

الأولوية للمناطق النائية

أكثر من (10) مليارات ريال الاعتمادات
القادمة لموازنة محافظة لحج العام القادم

الحوطة / عادل قائد: تبلغ اعتمادات مشروع خطوط الموازنة لمحافظة لحج للعام 2008م والمتضمنة البرنامج الاستثماري والنفقات الجارية والتشغيلية (10) مليارات و(15) مليوناً (460) ألف ريال، فيما تبلغ الإيرادات التقديرية ملياراً واحد مليوناً (350) ألف ريال.

وكانت لجنة الموازنة لمحافظة لحج قد ناقشت أمس برئاسة الأخ / علي حيدر ماطر أمين عام المجالس المحلي شروع خط موازنة العام القادم.

وفي كلمته حيث الأخ / الأمين العام أعضاء لجنة الموازنة على أهمية سرعة إنجاز المشاريع المرجحة في الموازنة بما يلي احتياجات المواطنون في مختلف المحافظات، موصحاً أن البرنامج الاستثماري يتضمن العديد من المشاريع الخدمية والتنموية في كافة القطاعات ذات الأهمية، مؤكداً في حدثه ضرورة إعطاء الأولوية للمناطق النائية الحرومة من المشاريع الخدمية وأهمها الطرقات والمياه والكهرباء والتربية والصحة.

لدى افتتاحه اللقاء الموسع لمدراء المناطق والفرع

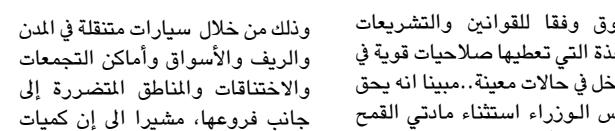
وزير الصناعة يؤكّد أهمية دور المؤسسة الاقتصادية اليمنية في تحقيق التوازن والاستقرار السعري في السوق

بهذا الصدد أدى أن المؤسسة أحالت بعض موظفيها إلى النساء من ثبت تلاعيم بالأسعار أو التوزيع، وعزلت آخر.

وبدأت العماليون وقوع المؤسسة في مختلف محافظات الجمهورية إلى مضاعفة جهودهم خلال الفترة الراهنة لتحقيق الأهداف المترخة من تدخل المؤسسة في الاستقرار السعري والتلويني.

هذا وبما ينشئ اللقاء الموسع الذي تنظمه المؤسسة الاقتصادية اليمنية، وضم جميع مديري فروعها بمحافظات الجمهورية عدداً من المواقع المتصلة بالآية تتفيد قرار تدخل المؤسسة في السوق لتحقيق الاستقرار التلويني، وأليات التوزيع المناسبة للمواد الغذائية الأساسية.

أوضح الكحلاني إن المؤسسة القص موجودة في مخازن المؤسسة حرصاً على انتهاج سياسة توزيعية فاعلة تضمن وصول المواد الغذائية الأساسية إلى كافة المستهلكين.. معتبراً



المؤتمر العلمي الأول لجامعي ذمار وتعز حول تطوير أدء الأستاذ الجامعي يواصل أعماله اليوم

23 بحثاً وورقة عمل يناقشها المؤتمر حول أهمية دور الأستاذ الجامعي في تحقيق وظائف الجامعة



الباحثون الميدانيون في جامعة تعز والأساليب التدريسية التي يمارسها أعضاء هيئة التدريس في جامعة تعز ووسائل تعليمها وتحقيقها لأهداف الجامعات اليمنية على ضوء جودة وال的服务ية مراعاة رسالتها وأهدافها وأن تركز على اكتساب المهارات وإنتاج المعرف وتوظيفها وتطبيقاتها ومواكبة التغير في النظرية والتطبيق ويعنى الصور النمطية في الدراسات الجامعية وأهمية التواصل الأكاديمي بين أستاذة الجامعات اليمنية وبينها وبين تناولات جلسات العمل الثانية التي رأسها رئيس جامعة ذمار الدكتور محمد عبد الله الصوفي أو زعراً على عمل حول التنمية المهنية للأستاند الجامعي والجامعة الشاملة والنوهوس بالتنمية المهنية للأستاند الجامعي وأتأهل وتدرب ضوه هبة التدريس في كلية الآداب وجوانب التطوير المهني لغرض هبة التدريس بالجامعات اليمنية وتطوير مهارات وأداء الأستاند الجامعي وواقع تدريب الأستاند الجامعي في الجامعات اليمنية وبراسة كلية الآداب وجوه بـ ذمار الدكتور محمد عبد الله الصوفي تجاوز مشكلتها ونقطة غسلها وقال إن الجامعات اليمنية تواجه تحديات كبيرة بسبب التقدم والتطور المتسارع في مجال تخصصها على يقدره على تقدم الجامعات والمجتمعات.

وكان رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور نجيب الصولي قد أشار إلى أن المؤتمر يسعى من خلال الأبحاث وأوراق العمل المقدمة فيه إلى استفادة جامعه ذمار لهذا المؤتمر ضوء هيبة التدريس بالجامعة بالذات وتجدد ما لديه من علم وحقائق علمية في مجال تخصصه على يقدره على تسخيرها في خدمة المجتمع والبيئة لدى كوارها.

وأشار إلى ما يحظى به التعليم العالي والبحث العلمي من اهتمام منقيادة السياسية والحكومة لما ذلك من أهمية لتسريع عملية التنمية في بلادنا.

من جانبها سيعزز رئيس جامعة ذمار الدكتور / أحمد محمد محمد الحضراني جهود الجامعة في عملية التطوير والتحديث لمواكبة التطورات

بجامعة ذمار ودورها في تطوير الأداء ودور الأستاند الجامعي في تحقيق وظائف الجامعة وسمات وصفات الرئيسي المحافظة ذمار قد استعرض من جهة جهود قيادة المحافظة في دعم وتطوير جامعة ذمار حيث شهدت 29 مشروع تخدم البنية التحتية للجامعة ومنها مشروع مبني كلية البنية التحتية على مبلغ 11 مليون دولار ومشروع الكلية المركبة وهي كلية التعليم العالي والكلية التقنية والفنية وكلية الطب البشري وهي كلية رئاسة الجامعة وغيرها من المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال الفترة القادمة وأبرزها مشروع كلية البنية التحتية للجامعة بمبلغ 13 مليون دولار.

ويأتي ذلك في إطار اهتمام رئيس جامعة ذمار بتطوير أدء الأستاند الجامعي ويشترك فيه العديد من الباحثين والمتخصصين من الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة ومراكز الأبحاث المختلفة نحو 23

صعنة / سهام: أكد الموكيل أهتمية دور المؤسسة الاقتصادية اليمنية في تحقيق التوازن والاستقرار السعري والفرع

يحيى الموكيل أهتمية دور المؤسسة الاقتصادية اليمنية المكل والمرجع لتوان السو وتحقيق الاستقرار السعري والموري في السوق العالية.. وقال المؤسسة في الوقت الراهن تعد الأداة الأساسية الوحيدة للدولة التي يعطي لها تحقيق الاستقرار السعري وتوزان السوق.

وأبدى وزير الموكيل لدى افتتاحه أمس اللقاء الموسع لمدراء مناطق وفروع المؤسسة الاقتصادية اليمنية لمناقشة آلية توزيع المواد الغذائية الأساسية في السوق وفقاً للقوانين والتشريعات النافذة التي تحظى بها ملحوظة في التدخل في حالات معينة. مبيناً أنه يحق مجلس الوزراء إسناد مأذون الفحص وذلك من خلال سيارات متعدلة في الدن والريف والأسواق وأماكن التجمعات والاختيارات والمناطق المتضررة إلى جانب فروعها، مشيراً إلى إن كثي

وعدد من مديري المحافظات الجمهورية، استعداد النافذة التي تحظى بها ملحوظة في التدخل في حالات معينة. مبيناً أنه يحق مجلس الوزراء إسناد مأذون الفحص في مختلف المحافظات والمدن والبلديات

وقال يجب أن تتكامل الجهود على اليمن فقط بل هي مشكلة عالمية.. وقال وزارة الصناعة والتغذية تعمل حالياً على تعزيز دورها الرقابي في الأسواق والتاكيد من الأسعار والإشهار، لأسعار السلع والمخالفات الضبطية، موضحاً أن الوزارة منحت للمؤسسة في مكانتها فيAMA

الصياغة التي تحظى بها ملحوظة في

الحكومة في هذا الموضوع.

وحث الدكتور الموكيل قيادة المؤسسة على العمل بالية وسياسة جيدة تناسب مع الفترة الحالية التي تمر فيها الأسواق باوضاع حرج..

من جانبها استعرض مدير عام المؤسسة الاقتصادية اليمنية على محمد الحلالني توجهات المؤسسة الرامية إلى تحظى التوازن العادي.. مبيناً أن هذه الاجتماع يهدف إلى وضع

الآليات التنفيذية لتحقيق الفاعلية المطلوبة في تدخل المؤسسة في السوق.

وأكد الموكيل أن المؤسسة مستعمل بكل كادرها وجهدها على أن تكون صمام أمان لكسر الاحتكار وتحقيق مبدأ المنافسة في السوق لتقديم المواد منوهاً بأن ثقة الحكومة في المؤسسة

والجهود المبذولة في استيراد مادتي القمح والذرة تتطلب وضع سياسة توسيعية تحقق الأهداف المترخة من ذلك، وبناء علاقة الصداقة والتعاونية بين الجهات الحكومية المختلفة.

وقال تم تشكيل فريق من وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة الاقتصادية لإعداد سياسة توسيعية فاعلة، وهو الحق الحقيقي لتحقيق هدف الوصول مأذون الفحص والتحقق إلى جميع المستهلكين بضوره ثبات احتياجاتهم ومتطلباتهم وتراعي شمولية

التنمية، وهو ما يعني ضرورة وضع آلية واضحة ومحددة وكفالة وشفافية للجميع.

وأكذ وزير الصناعة والتجارة ان الدولة لها الحق في التدخل في حالة حدوث اختلالات أو تشوهات في

اعلان

اعلان